الملك أولاً

خادم الحرمين الشريفين، الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود، احتل المركز الأول عربياً، والثالث على مستوى العالم ضمن قائمة الشخصيات الأكثر قوة وسلطة للعام 2010، لأنه ممن يطوعون العالم لإرادتهم بطريقةٍ أو بأخرى.

بقلم: مطلق العنيزي

في منتصف إحدى ليالي شهر رمضان في العام 2002، فاجأ الملك عبدالله بن عبدالعزيز، الابن العاشر للملك عبدالعزيز مؤسس المملكة العربية السعودية ، كل من حوله (قبل أعوام من تتويجه ملكاً على المملكة العربية السعودية)، بزيارة إلى حي «الشميسي» جنوب مدينة الرياض، أحد الأحياء الفقيرة، لتفقد احتياجات السكان و أوضاعهم المعيشية وهمومهم.

من دون ترتيبات، نهض الملك عبدالله من مجلسه، وكان حينها ولياً للعهد، والرجل الثاني في الدولة، وصانع القرار الأول في المملكة، أثناء حكم الملك فهد بن عبدالعزيز الذي كان يعاني المرض وخول صلاحياته لولي عهده، حيث دعا جلساءه إلى مرافقته. وأمر الموكب بأن يتجه إلى أفقر أحياء الرياض.

وهناك ترجل الأمير وسار في جولة على القدمين في أزقة أحياء فقيرة ومنازل متهالكة في بث تلفزيوني حي. وعلى شاشة التلفزيون، بدا رجال البروتوكول وحراسة الشخصيات، مرتبكين، إذ يبدو أنهم وضعوا أمام الأمر الواقع. وأنى لهم أن يوفروا أدنى حماية مناسبة في أزقة وبين منازل عشوائية ضيقة. وكان برفقة (الأمير عبدالله) أمراء، بينهم الأمير متعب بن عبدالله الذي بدا مهتماً بتأمين طريق والده. وكان بين المرافقين أيضاً، وزير الشؤون الاجتماعية، الدكتور علي النملة المسؤول عن العناية بذوي الفاقة.

هذه الزيارة كانت بمثابة صدمة فجرها الأمير في وجه «البيروقراطيين» الذين كانوا يدّعون أن الأحوال على ما يرام، وأن سكان المملكة يعيشون في رغد من العيش يحسدون عليه. إلا أنه أراد من ذلك أن يعكس المرآة، فيرى المجتمع الوجه الآخر للمدن الفارهة التي يفاخر السعوديون بناطحات السحاب فيها.

في تلك الأيام قفزت شعبية الأمير، وكانت جولته حديث سكان المملكة، الذين يبلغ عددهم حسب التقديرات الصادرة عن مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات في المملكة العام 2009، 25.4 مليون نسمة، منهم18.5 مليون من أبناء المملكة يشكلون ما نسبته 73.3% من إجمالي عدد السكان، ونحو 6.8 مليون نسمة من غير السعوديين يشكلون النسبه المتبقية. هذه الجولة كان من أبرز نتائجها تأسيس «صندوق مكافحة الفقر» في المملكة، وزيادة مخصصات الضمان الاجتماعي بأمر من الأمير عبدالله. وانهالت التّبرعات من الأمراء والأثرياء. وكتب الملياردير السعودي الأمير الوليد بن طلال رسالة مفتوحة إلى ولي العهد، أشاد فيها بالجولة، وتعهد بإنجاز سلسلة من المشاريع الخيرية لإسكان الفقراء. ومن ذلك الحين، أخذت الصحف السعودية بالتحرر والكتابة عن الفقر من دون تحفظ، بعد هذه اللفتة من العاهل السعودي نحو فقراء بلاده.

في الأول من أغسطس/آب من العام 2005، نُصِّبَ خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود (86 عاماً)، ملكاً للمملكة العربية السعودية خلفاً للملك فهد بن عبد العزيز، وبويع أخوه الأمير سلطان ابن عبد العزيز آل سعود ولياً للعهد في اليوم نفسه، كما شغل أيضاً في الوقت ذاته منصب رئيس مجلس الوزراء تبعاً لأحكام نظام الحكم في المملكة، الذي يقتضي بأن يكون الملك رئيساً للوزراء، وهو بذلك يعد سادس ملوك السعودية. ولعل قيامه بإدارة شؤون الدولة لسنوات في أثناء مرض الملك فهد، جعله أقرب إلى شعبه، فهو يتمتع بشعبيةٍ واسعةٍ بين شعبه وفي الدول الإسلامية والعربية، واستطاع تحقيق المعيار الأول من الأبعاد التي اتبعتها «فوربس» في اختياراتها، وبتعريف معنى القوة والسلطة، والتي تكمن في مدى تأثير الشخص المعني بين مجموعةٍ كبيرةٍ من الناس؛ وبالنسبة إلى رؤساء الدول تم الأخذ في الحسبان تعداد شعوبهم؛ في حين جرى قياس عدد الأتباع بالنسبة إلى الشخصيات الدينية.

خادم الحرمين الشريفين لم يكن ليصل إلى صدارة القائمة، لو لم يكن قد جمع هذه الصفات التي تمثلت في شعبيته التي لم تقتصر على المستوى المحلي، وإنما امتدت إلى العالم أجمع كونه زعيماً عربياً ومسلماً، وفي دعواته إلى الصلح والمبادرات العديدة التي أطلقها تجاه الدول الأخرى، أبرزها كان في 31 يوليو/ تموز من العام 2010، عندما تسمّر العرب والعالم أمام شاشات التلفزة ليشاهدوا العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، في زيارته التاريخية المفاجئة إلى العاصمة اللبنانية بيروت، وهو يهبط من سلّم الطائرة وبرفقته الرئيس السوري بشار الأسد، بهدف احتواء التوتر السياسي المتصاعد في لبنان بعد تضررها إثر اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري. إنها واحدة من المبادرات الشجاعة التي تكاد لا تحصى، التي اشتهر بها خادم الحرمين الشريفين في إطار جهوده لترسيخ الأمن والسلام في كل بقاع الأرض، وتعزيز رخاء ورفاهية أبناء البشرية جمعاء، مستنداً في ذلك إلى المكانة الاقتصادية والسياسية والدينية المهمة التي تتمتع بها المملكة العربية السعودية، والتي ازدادت رسوخاً خلال السنوات الماضية ومنذ توليه مقاليد الحكم في المملكة.

مبادرات السلام، هذه وغيرها، جعلت من

تصوير: فهد شديد/رويترز

الملك عبدالله، شاهراً سيفه رمز القوة والسلطة، بين أبناء شعبه يقاسمهم أفراحهم، متخلياً عن حرسه. لأنه يعلم جيداً أن هذا الحب المتبادل، هو الذي وضعه في مكانة مرموقة بين زعماء العالم.

خادم الحرمين الشريفين، في زيارته التاريخية المفاجئة إلى العاصمة اللبنانية بيروت، وبرفقته الرئيس السوري بشار الأسد، وفي استقبالهما الرئيس اللبناني ميشيل سليمان

الملك عبدالله الزعيم العربي، وهو الملك الذي لم يدرس في جامعات عالمية، وإنما كانت نشأته بسيطة في كنف والده، مستفيداً من خبرته وتجاربه في مجالات الحكم والسياسة والإدارة والقيادة، حيث تلقى تعليمه على يد عدد من المعلمين والعلماء، وكان تعليمه على طريقة الكتّاب ودروس العلماء وحلقات المساجد، وقد أسهمت هذه النشأة في تكوين نهجه وفكره، وهو ما اتضح جلياً للعالم في أثناء مشاركته في مؤتمر حوار الأديان في إسبانيا، في ما عرف بمؤتمر «قمة حوار الحضارات» الذي عقد في الأمم المتحدة في العام 2008 وشهده أغلب زعماء العالم.

وهذه الزعامة الدينية، بدأت منذ زمن بعيد عندما كان ولياً للعهد في العام 1999، عندما زار الفاتيكان والتقى البابا السابق يوحنا بولس الثاني، وجدد أواصر العلاقة الطيبة بين العالم الإسلامي والغرب وأيضاً عندما قام بزيارة ثانية إلى الفاتيكان العام 2007، والتقى البابا بينديكتوس السادس عشر، وذلك لدعم الحوار الإسلامي - المسيحي. وقد جاءت تلك الزيارة لتتوج أيضا زعامته، وليكون الزعيم الذي يمثل المسلمين البالغ عددهم 1.3 مليار نسمة حول العالم، والذي يؤمن بدعم الحوار والتفاهم بين الحضارات. ولا شك في أن هذه الزيارة نفعت المسلمين كثيراً، حيث أكّدت أن الدين الإسلامي دين محبة وتسامح، يرفض التطرف والإرهاب.

وكانت جهود الملك عبدالله في تصديه لظاهرة الإرهاب ومواجهة خطاب التطرف بخطاب الاعتدال والتسامح، واضحةً في دعوته إلى إقامة مركز دولي لمكافحة الإرهاب، خلال المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي نظمته المملكة العام 2005. وبالفعل، حصلت المملكة مؤخراً بفضل جهودها في محاربة الإرهاب، على إشادة مهمة من «مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب» في تقريرها الصادر نهاية شهر يونيو/ حزيران 2010، وذلك في مجال التزام المملكة بالتوصيات الخاصة بمكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال لتسجل المرتبة الأولى عربياً، وأحد المراكز العشرة الأولى في ترتيب دول «مجموعة العشرين».

وزاد من زعامة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدينية أيضاً، حكمه لبلد يحتضن الحرمين الشريفين؛ مكة المكرمة والمدينة المنورة، وهما أقدس بقاع الأرض عند المسلمين، ويقصدهما الملايين من المسلمين سنوياً، وحج إليهما في العام الماضي أكثر من 2,3 مليون حاج، 1,6 مليون منهم من الخارج. وقد أخذ العاهل السعودي على عاتقه مسؤولية جسيمة، تمثلت في إطلاق مبادرات عدةّ، شملت الأمر ببدء التوسعة الأكبر للمسجد الحرام في مكة المكرمة في المنطقة الشمالية للحرم، ليكون الحرم أكبر مبنى موحد في العالم، وتوسعة المسجد النبوي من الجهة الشرقية، وإعمار المشاعر المقدسة في منى ومزدلفة وعرفات، ووضع حجر الأساس لمشروعات تصل تكلفتها إلى 600 مليار ريال في جدة ومكة المكرمة، وإنشاء مشاريع لتسهيل الحج مثل جسر الجمرات الجديد، وقطار الحرمين السريع للربط بين المدينة المنورة ومكة، وقطار المشاعر المقدسة للربط بين مكة ومنى وجبل عرفة

تصوير: محمد أزاكير/رويترز

ومزدلفة، فيما دشن أخيراً مشروع سقيا زمزم بتكلفة 700 مليون ريال (187 مليون دولار).

وعزز حضور الملك عبدالله في المحافل الدولية أيضاً، اختياره ليكون في قائمة الشخصيات الأكثر قوة وسلطة للعام 2010، وتحديداً حرصه على المشاركة في مؤتمر «قمة العشرين» الاقتصادية العالمية 2010، والتي انعقدت في مدينة تورنتو الكندية، وهدفت إلى استعادة التوازن الاقتصادي، حيث تمثّلت رؤيته في أن الرقابة الصارمة والإشراف القوي على الأنظمة المالية، سيكونان البديل المناسب للدعوة إلى فرض ضرائب على المصارف، لتمهيد الطريق أمام تعافي العالم من أزمته الاقتصادية. ودعا أيضاً إلى تعزيز إمكانات الوصول إلى مصادر طاقة نظيفة ومتنوعة وموثوقة ومعقولة التكلفة، وهو الأمر الذي يعد أساسياً لتحقيق النمو والتنمية المستدامة، تعزيزاً لدعوته التي نادى بها في «قمة العشرين» في أثناء مؤتمرها في بيتسبيرغ الأمريكية في العام 2009، وهي مشروع «طاقة نظيفة ومتكافئة للبلدان الفقيرة». كما كان أعلن في «قمة العشرين» التي انعقدت في العاصمة الأمريكية واشنطن في العام 2008، عن رصد المملكة مبلغ 400 مليار ريال لمواجهة الأزمة المالية العالمية، ودفع عجلة التنمية والنهضة في المملكة، وضمان عدم توقف مشاريع التنمية فيها، ودعم وحماية المصارف المحلية.

ولأن المنهجية الثانية في تحديد اختيارات «فوربس» تتعلق بتفحص إمكانات الشخصيات المادية مقارنة بنظرائها الآخرين؛ بمقارنة الناتج المحلي للدول بالنسبة إلى رؤساء الدول، فإن المملكة العربية السعودية، وبفضل قيادة الملك عبدالله، تمكّنت على الرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية وما نتج عنها من تراجع كبير في أسعار النفط في العام 2009، من الوصول بحجم ناتجها المحلي الإجمالي الذي يشكل قطاع النفط فيه 46.7%، إلى حوالي 1.4 تريليون ريال، مقارنة بـ1.8 تريليون ريال في العام 2008، حيث جاء الانخفاض البالغة نسبته 21.2%، بسبب تراجع أسعار النفط، إذ بلغ متوسط سعر برميل النفط العربي الخفيف 61.4 دولار للبرميل في 2009، مقارنة بـ94.8 دولار للبرميل في العام 2008، وهو العام الذي

تجلّت قوّة وسلطة الملك عبدالله في محبة الناس له، حيث طوّع القلوب منذ أن كان أميراً

سجلت فيه أسعار النفط أعلى مستوياتها تاريخياً.

أما من حيث المتوسط اليومي لكميات النفط المنتجة، فتشير بيانات وزارة البترول والثروة المعدنية السعودية إلى تراجع متوسط الإنتاج في المملكة من النفط في العام 2009 إلى حوالى 8.2 مليون برميل يومياً مقارنة بـ9.2 مليون برميل يومياً في العام 2008، أي بانخفاض نسبته 11.3%، وتمتلك شركة «أرامكو» المنتجة للنفط والمملوكة للدولة، احتياطاتٍ يصل حجمها إلى 266 مليار برميل، أي ما يوازي خمس الإمدادات النفطية العالمية المكتشفة في باطن الأرض، تصل قيمتها إلى 22 تريليون دولار حسب أسعار النفط الراهنة. ولدى المملكة اليوم أيضاً احتياط ثابت من الغاز الطبيعي يبلغ حجمه 279.7 تريليون قدم مكعبة قياسية، مقارنة بنحو 267.3 تريليون قدم مكعبة قياسية في نهاية العام 2008 (بارتفاع نسبته 4,6% عن العام 2008). وبفضل توجيهات الملك عبدالله أيضاً، استطاعت المملكة أن تسجل نمواً في قطاعي التجارة والصناعة، حيث سجلت التجارة نمواً بنسبة 2.5% في العام 2009، ليصل حجمها إلى 73 مليون ريال مقابل 71.2 مليون ريال في العام 2008، في حين ارتفع العدد التراكمي للمصانع القائمة في المملكة إلى 4513 مصنعاً، بإجمالي تمويل يبلغ 394.1 مليار ريال، وبطاقة توظيف تبلغ 503.5 ألف موظف وعامل. ومن بين الصناعات العملاقة في المملكة، «الشركة السعودية للصناعات الأساسية» (سابك) المتخصصة في إنتاج الكيماويات والأسمدة والحديد، والتي حققت في العام 2009 أعلى الأرقام منذ تأسيسها في حجم الإنتاج والمبيعات، حيث بلغ إنتاج الشركة نحو 58.5 مليون طن بارتفاع نسبته 3.7% مقارنة بنحو 56.4 مليون طن في العام 2008، وذلك بفضل دخول مصانع إنتاجية جديدة وارتفاع الطاقة الإنتاجية لبعض المصانع التابعة.

ومن النقاط الأخرى أيضاً التي أخذتها «فوربس» في عين الاعتبار، «تحديد نقاط القوة في مجالات مختلفة، واضعين نقاطاً إضافيةً للذين يمكن لهم بسط قوتهم ونفوذهم في مجالات عدة». وقد استطاع الملك عبدالله في هذا السياق أن يبسط مزيداً من النفوذ، من خلال تنفيذه الإصلاحات الداخلية التي تعد سباقة في بعض المجالات، كإصدار مراسيم ملكية أجرى بها تغييراً واسعاً في الحكومة شمل المجيء بفريق إصلاحي لتطوير مجالات حيوية في القضاء والتربية والتعليم والعدل و«هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» و«هيئة كبار العلماء».

ولكن يبقى المرسوم المدوّي ذاك الذي يقضي بتعيين امرأة في منصب وزاري للمرة الأولى في تاريخ المملكة، حيث عُينت أول امرأة نائباً لوزير التربية والتعليم. وعلى الرغم من هذه التغييرات الجذرية، إلا أنه استطاع أيضاً إقامة علاقات جيدة مع المؤسسة الدينية المحافظة في المملكة، رافقتها الإصلاحات الاجتماعية والقانونية بصورةٍ تدريجية، بما في ذلك النهوض بدور المرأة.

ولأن القوة والسلطة لا ترتبطان بالثراء بالضرورة، كما هي منهجية «فوربس»، حيث لابد لمن يصل إلى القائمة أن يمارس نفوذ سلطته، فقد تجلّت قوّة وسلطة الملك عبدالله في محبة الناس له، حيث طوّع القلوب منذ أن كان أميراً، وهو حتى اليوم لا يزال يشعر بسعادة كبيرة عندما يجلس بين المواطنين من دون تكلف البروتوكول والرسميات، وقد اعتاد أن يزور مفتي المملكة وكبار المشايخ والعلماء في منازلهم، تعظيماً لعلمهم ومكانتهم، ما يعبّر عن عفويته والاستجابة التلقائية لشموخ الفروسية في شخصيته.

وهذا ما جعله يتحلى بجاذبية طبيعية خاصة. فهيبة الملك عبدالله تكمن في الأساس في أنه، ليس حاكماً فقط، ولكنه زعيم عربي ومسلم، وهذا ما يكسبه الاحترام ويفرض هيبته على الآخرين. وكل مواقفه ومبادراته التي لا تحصى، تجعل منه شخصية خلابة لزعيم عربي يحضر في أذهان الناس كزعيم لا يعرف الرياء. أما على المسرح الدولي، فهو زعيم يحظى بمصداقية عالية واحترام بين زعماء العالم. F